جمهورية مصر العربية

نسخة المواطن من البيان المالي لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

موازنة مساندة النشاط الاقتصادي وترسيخ مبدأ المواطنة ودعم التنمية البشرية والحماية الاجتماعية .
القاهرة- مايو ٢٠٢١

جدول المحتويات

١ المقدمة ٤

٢ ما هو الجديد في موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢؟ ٥

٣ المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ ٧

٤ أهم الإجراءات الإصلاحية بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٢ ٨

٥ أهم المخصصات التي تم زيادتها في موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ ١٠

٦ أهم بنود الإيرادات غير الضريبية بمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ ١١

٧ مدى استفادة المواطن من موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ ١٢

- كيف تم إعداد موازنة هذا العام خاصة في ضوء تحديات جائحة كورونا؟ ١٥
- كيف أثرت جائحة كورونا على ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري؟ ١٧

٨ المخاطر المالية بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ ٢٠

٩ الالتزامات المحتملة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ ٢١

١٠ الدين العام ومصادر التمويل بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ ٢٢

١١ جهود تطوير الشركات المملوكة للدولة وشركات قطاع الأعمال العام ٢٢

١٢ ملاحق ٢٣

١. المقدمة

تعريف البيان المالي

هو بيان يوضح أحدث توجهات السياسة المالية للدولة المتوقع تنفيذها بموازنة العام المالي القادم ٢٠٢٠/٢٠٢١ وأهم الاجراءات الاصلاحية وأولويات الانفاق العام وتعظيم الموارد والبرامج الاجتماعية ومستهدفات السياسة المالية المتوقع تحقيقها. ويتم عرض البيان على البرلمان بغرض مراجعته ومناقشة بنوده قبل اعتماد الموازنة.

ما هو الغرض من نشر البيان

ويأتي نشر نسخة المواطن من البيان المالي بغرض **الافصاح والشفافية وإشراك المواطن** كما لهذه النسخة اهمية خاصة حيث تعرض الجهود والإجراءات الإضافية المكملة التي اتخذتها وزارة المالية في ظل استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد، **وإلقاء الضوء على أهم بنود الانفاق على القطاعات التي تؤثر على جودة حياة المواطنين.**

ميعاد نشر البيان المالي

يتم عرض البيان المالي من قبل وزارة المالية بعد إرسال تقديرات الموازنة إلى البرلمان لمناقشتها **في نهاية ابريل وقبل اعتماد الموازنة والموافقة عليها في نهاية يونيو**

هل هذا هو الإصدار الأول من البيان

تعد هذه نسخة المواطن الثانية المبسطة من البيان لاطلاع المواطن بمنتهى الشفافية عن الوضع الحالي واشراكه في رؤية وأهداف وزارة المالية وأهم التحديات المحلية والعالمية.

[1] وقد ارتأت وزارة المالية الإبقاء على تقديرات الموازنة للعام السابق (٢٠٢٠/٢٠٢١) والتي اعدت وارسلت لمجلس النواب في نهاية مارس ٢٠٢٠ التزاماً بنصوص الدستور المصري دون تغيير لحين استشراف ووضوح الرؤية ثم القيام بإجراء التعديلات المطلوبة على بنود الموازنة المختلفة وبالتنسيق الكامل مع مجلس النواب.

٢. ما هو الجديد في موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

تركز موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ على الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين وبما يدعم اقتصاد قوى متنوع يقود فيه القطاع الخاص قاطرة النمو، بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية والاستثمار بشكل أكبر في العنصر البشرى وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين

مساندة ودعم النشاط الإقتصادي خاصة قطاعات الصناعة والتصدير

دفع جهود الحماية الإجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن

الحفاظ على استدامة الإنضباط المالي والمديونية الحكومية

التركيز على دفع أنشطة التنمية البشرية (الصحة والتعليم)

تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف **إلى تحديث البنية المؤسسية لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية** بهدف تنمية مهارات العنصر البشرى وإعداد قيادات المستوى الثاني.

استهداف تقديم **خدمات متميزة بطريقة سهلة لكافة المواطنين والتوسع في استخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصل الحديثة** لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التي تقدم للمواطنين إلكترونياً.

تعزيز الشفافية والحوكمة في **الجهاز الإداري للدولة عن طريق وضع نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن** ويخضع للمساءلة المجتمعية مع وضع قواعد واضحة للوقاية والحد من الفساد.

الاستغلال الأمثل ل**لموارد وهو ما يتطلب العمل على التطوير الدائم والمستمر لمنظومة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة** ومواكبة التحول الرقمي والممارسات الدولية في إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة.

ترسيخ العمل على **إعداد ومتابعة الموازنة على أساس المبادرات وموازنة «البرامج والأداء»** لرفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية.

ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية

زيادة الاستثمار في رأس المال البشرى

- عن طريق إنفاق أكثر كفاءة على قطاعي الصحة والتعليم.
- إتاحة فرصة لتدريب وتمكين المواطنين، وتأهيل الشباب والمرأة في كافة المجالات وضمان عدالة الحصول على فرص الاستثمار والتوظف.

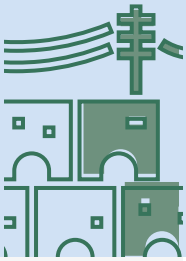

- **توفير وتحسين العديد من الخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين**

مع التأكيد على استفادة الجميع من هذا التحسن والتوزيع العادل له من الناحية الجغرافية أو من حيث الاستهداف.

- **تطوير العشوائيات**

بالإضافة الى استكمال مشروعات التنمية الكبرى ومشروع شبكة الطرق والمناطق اللوجستية.

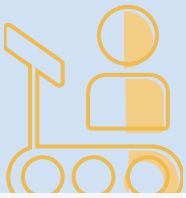

- **تحقيق الأمان والاستقرار المالي والنقدي**

بما يضمن تحقيق استقرار فى مستوى أسعار السلع والخدمات واستمرار التسعير لها.

تعزيز الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص

أن يكون للقطاع الخاص دور رئيسي في تنفيذ وتمويل المشروعات التنموية الكبرى باعتباره المحرك الرئيسي للنمو .

تدعيم استقلالية وقدرات جهاز حماية المنافسة.

تطبيق استراتيجية كاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية.

تحسين الإدارة الضريبية والعمل على توسيع القاعدة الضريبية.

تطبيق نظام حديث ومبسط لضرائب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

٣. المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢١/٢٠٢٢

تحقيق معدل نمو ٥,٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

تحقيق فائض أولي بالموازنة العامة للدولة قدره ١,٥٪من الناتج المحلي خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، وهوما يصاحبه خفض في عجز الموازنة إلى ٦,٧٪ وفي نسبة دين أجهزة الموازنة إلى نحو ٨٩,٥٪ من الناتج المحلي.

بلغ صافي الاحتياطيات الدولية ٤٠,٢ مليار دولار أمريكي في نهاية فبراير ٢٠٢١.

تحقيق معدل تضخم نحو ٧٪ (±٢٪) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ كما هو مستهدف من قبل البنك المركزي المصري.

المصدر: بيانات معدل النمو الاقتصادي وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وبيانات معدل التضخم وصافي الاحتياطات الدولية وفقاً للبنك المركزي المصري.

أهم الافتراضات الاقتصادية لموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

البيان	٢٠١٦/٢٠١٧ فعلي	٢٠١٧/٢٠١٨ فعلي	٢٠١٨/٢٠١٩ فعلي	٢٠١٩/٢٠٢٠ فعلي	٢٠٢٠/٢٠٢١ تقديرات	٢٠٢١/٢٠٢٢ مشروع موازنة
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي (٪) [1]	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦	--	٥,٤
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (٪)	١٨,٠	١٨,٥	١٨	١٤,٨	١٤	١٣,٢
متوسط سعر برميل برنت/٢ (دولار / برميل)	٥٠,٠	٦٤,٠	٧٠,٠	٥٢,٠	٥٤,٤	٦١
متوسط سعر القمح الأمريكي (دولار)	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٧٥,٦	١٧٨,٣	١٩٤	٢٥٥

--غير متاح

١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية. وجارى مراجعة تقديرات النمو للعام القادم مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

	٢٠١٨/٢٠١٩ فعليات	٢٠١٩/٢٠٢٠ فعليات	٢٠٢٠/٢٠٢١ تقديري	(مليار جنيه) ٢٠٢١/٢٠٢٢ موازنة مبدئية
إجمالي الايرادات	**٩٤١.٩**	**٩٧٥.٤**	**١,٠٩٤**	**١,٣٦٥.٢**
معدل النمو (٪)	٪١٤.٧	٪٣.٦	٪١٢,٢	٪٢٢.٢
إجمالي المصروفات	**١,٣٦٩.٩**	**١,٤٣٤.٧**	**١,٥٦٣.٨**	**١,٨٣٧.٧**
معدل النمو (٪)	٪١٠.١	٪٤.٧	٪٩	٪١٣.٨
الميزان الكلي المستهدف	**٤٣٠.٠-**	**٤٦٢.٨-**	**٤٧٢,٣-**	**٤٧٥.٥-**
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (٪)	٪٨.١–	٪٨.٠–	٪٧.٤–	٪٦.٧–
الميزان الأولي المستهدف	**١٠٣.١**	**١٠٥.٦**	**٩٣,١**	**١٠٤.١**
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (٪)	٪١.٩	٪١.٨	٪١,٥	٪١.٥

المصدر: وزارة المالية

٤. أهم الإجراءات الإصلاحية بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

الاستمرار في دعم ومساندة النشاط الاقتصادي ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق، وذلك على النحو التالي:

١

دعم مبادرات محددة وإجراءات تعمل على **تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم** وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل **تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة أنحاء الجمهورية** لإيجاد نقلة حقيقية ملموسة في مستوى المعيشة وجودة الخدمات لنحو ٥٠٪ من سكان مصر، بالإضافة إلى زيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري بتلك القطاعات.

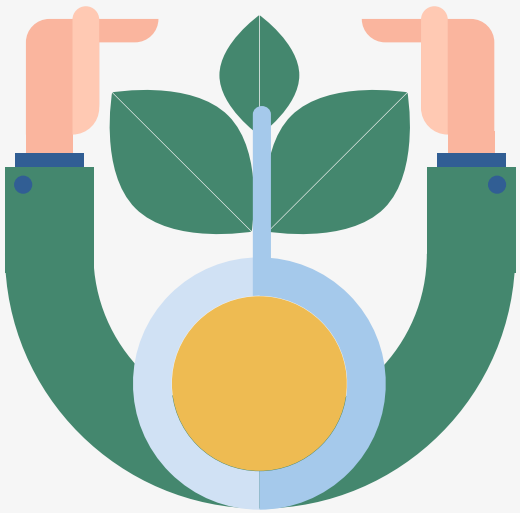

٢

تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال عدة مبادرات مثل **مبادرة إحلال السيارات المتقادمة بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي** والتي تمنح حافز مادي لمالكي السيارات المتقادمة لإحلالها بأخرى جديدة تعمل بالوقود المزدوج «البنزين والغاز الطبيعي» مما يساعد في تخفيف الأعباء عن المواطنين، إضافة إلى ترشيد استهلاك البنزين والعمل بالطاقة النظيفة.

٣

رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً واتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجي في **برامج الدعم العيني** الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة.

٤

العمل على **التوسع في إعداد ومتابعة الموازنة** على أساس موازنة البرامج والأداء ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.

٥

زيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلي وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصري دوليًا.

٦

تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول إلى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.

٧

التنسيق مع مؤسسات التقييم الدولية وإظهار الجهود المبذولة لتعديل درجة التصنيف والجدارة الائتمانية وتنافسية الاقتصاد المصري في التقارير الدولية.

أهم الاصلاحات الهيكلية المالية

استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط:

تستهدف الاستراتيجية زيادة الايرادات وتحسين أداء الادارة الضريبية والجمركية، وتعتمد على الاصلاحات المؤسسية المخطط لها من قبل الحكومة لرفع درجة الالتزام الضريبي وتحسين منظومة الادارة الاستراتيجية والجمركية بهدف اعادة هيكلة العملية الضريبية لضمان كفاءة التحصيل.

رفع كفاءة إدارة المالية العامة PFM

الانتهاء من اعداد قانون جديد لادارة المالية العامة وقدم الى مجلس النواب في ديسمبر ٢٠٢٠ بهدف تعزيز عملية اعداد الموازنة العامة. يشمل القانون عدد من الاصلاحات الهامة وعلى رأسها إعداد اطار لمؤشرات الاقتصاد الكلي لاعداد الموازنة على المدى المتوسط.

أهم إجراءات الإصلاح المؤسسي والإداري للمنظومة الضريبية

- **إعادة هندسة الاجراءات الضريبية** طبقاً للمعايير الدولية بالاشتراك مع بيوت الخبرة المتخصصة، وكان من أهم هذه التشريعات **قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠** والذي يستهدف تبسيط ودمج الاجراءات الضريبية بالنسبة لممولي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.
- **تطوير مشروعات الميكنة الشاملة لمنظومة الاجراءات الضريبية ومن أهمها:** مشروع التحصيل الإلكتروني للضرائب ومشروع الفاتورة الاكترونية.
- **تطوير الجانب التكنولوجي من منظومة الضرائب العقارية**، ومن أهم المشروعات التى تم تطويرها: مشروع ميكنة الدورة المستندية للضرائب العقارية ومشروع الحصر المميكن للثروة العقارية.

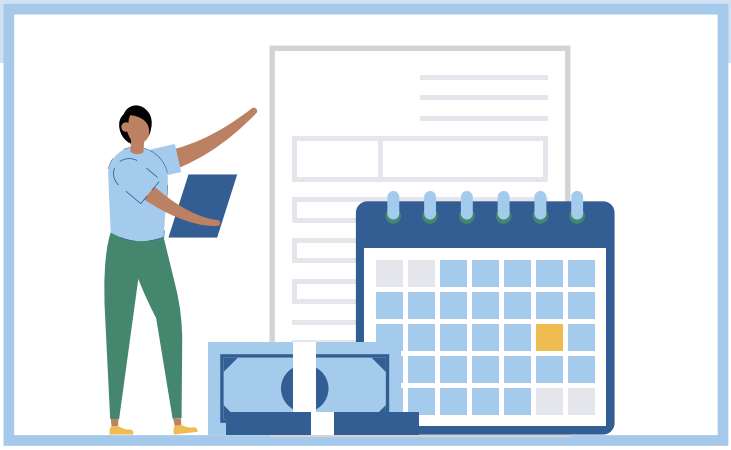

٥. أهم المخصصات التي تم زيادتها في موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢

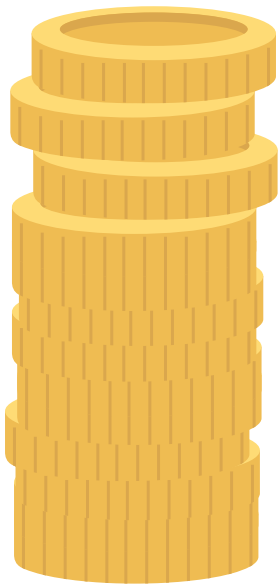

- زيادة إجمالي المصروفات العامة لتصل إلى **١٨٣٧,٧ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ١٣,٨٪.**
- زيادة الأجور بنسبة **١١,٥٪.**
- زيادة مخصصات النقل والانتقالات لتصل إلى **٤,٨ مليار جنيه.**
- ٢٪ زيادة في مخصصات المياه، لتصل إلى **٢,٣ مليار جنيه.**
- زيادة مخصصات الاغذية لتصل الي ٦.٢ مليار **بنسبة زيادة ٣٥.٥٪.**
- زيادة مخصصات الأدوية بنسبة ١١٪ بمبلغ قدره **١٣,١ مليار جنيه.**
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلى ٣٥٨ مليار جنيه منها **٢١٠ مليار تمويل من الخزانة (زيادة بنسبة٣٣٪) مقابل إستثمارات إجمالية بلغت ٢٣٢ بموازنة العام المالى السابق بنسبة نمو ٥٤٪.**

٦. بعض أهم بنود الإيرادات غير الضريبية بمشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢

فوائض قناة السويس

٣٣,١

فوائض من الهيئات الإقتصادية

٢١,٥

حجم أرباح البنوك العامة المحولة للخزانة

١١,٤

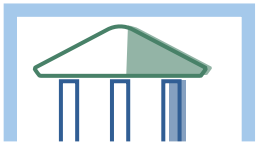

إيرادات الخدمات وبعض الجهات الأخرى

١٠,١

إيرادات غرامات العقوبات

٢,٢

إيرادات المناجم والحاجر

٢,٠

٧. مدى استفادة المواطن من موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢

تتضمن موازنة ٢١ / ٢٢ زيادة مخصصات الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية التي لها عائد مباشر على الأطفال، وتتوافق البيانات المعروضة في كل وثائق الموازنة المبدئية مع ما تضمنته مواد الدستور رقم (١٨ و١٩ و٢١ و٢٣) لعام ٢٠١٤ بتخصيص نسب من الإنفاق على قطاعات الصحة بنحو ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي (مادة ١٨)، وقطاع التعليم ما قبل الجامعي ٤٪ (مادة ١٩)، والتعليم الجامعي ٢٪ (مادة ٢١)، والبحث العلمي ١٪ (مادة ٢٣).

ونود التأكيد بأنه تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة والتعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي، وذلك كالآتي:

فيما يخص قطاع الصحة

زيادة مخصصات الصحة بنحو ١٧,١ مليار جنيه عن العام الحالي لتصل إلى ٢٧٥,٦ مليار جنيه، تتضمن على سبيل المثال لا الحصر

- زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل إلى **١٠,٧ مليار جنيه**
- دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي بمبلغ **٢٠٠ مليون جنيه، وتخصيص مبلغ ٥ مليار و٣٨٧ مليون جنيه** للهيئة العامة للرعاية الصحية.
- الاستمرار في دعم ومساندة المبادرات في مجال الصحة مثل **مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال** والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضا إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد أسرة العناية المركزة وأيضا زيادة حضانات الأطفال.
- **إثابة الأطقم الطبية ومعاونيهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصة العاملين بمواجهة فيروس كورونا** والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة) بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.
- إثابة الأطباء المكلفين بقطاع الصحة بتكلفة قدرها **نحو ٠,٥ مليار جنيه.**

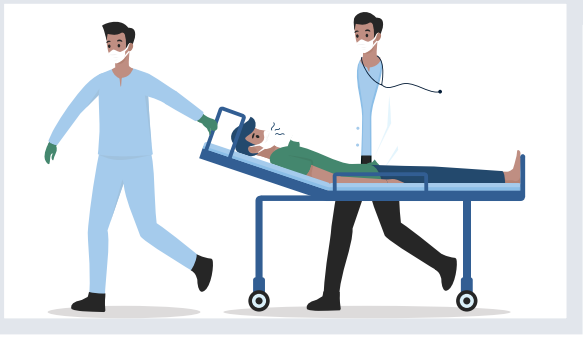

فيما يخص قطاع التعليم

زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعي بـ ١٤,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٢٥٦ مليار جنيه، متضمنة:

- **مبلغ ٢,٥ مليار جنيه خاص بزيادة حافز تطوير المعلمين بالتعليم العام والأزهر** (للمراحل السنية من رياض الأطفال إلى الصف الرابع الابتدائي)، بصافي استفادة للمعلم تصل إلى نحو ٥٥٠ جنيه شهريًا.
- زيادة بدل المعلم وحافز الأداء ومكافأة امتحانات النقل **بتكلفة قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنويًا.**
- وزيادة مخصصات التعليم العالي والجامعي **بنحو ١٠ مليار جنيه لتصل إلى ١٣٢ مليار جنيه،**
- زيادة مخصصات البحث العلمي بنحو **٤ مليار جنيه لتصل إلى ٦٤ مليار جنيه.**

فيما يخص الأجور

- **زيادة مخصصات باب الأجور وإثابة العاملين بنحو ٣٧ مليار جنيه** لتحسين أجور موظفي الدرجات الوسطى وكذلك دخول العاملين بقطاعي الصحة والتعليم.
- منح الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة دورية ب**نسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي ومنح العاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية ١٣٪ من المرتب الأساسي في ٣٠ يونية ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شهريًا** ودون حد أقصى.
- إقرار حافز شهر إضافي بفئات مالية م**قطوعة تتراوح بين ١٧٥ جنيه الى ٤٠٠ جنيه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.**
- منح حوافز للعاملين المنقولين للعاصمة الإدارية بتكلفة **تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه.**
- زيادة الحد الأدنى للأجور للموظفين العاملين بالدولة **إلى نحو ٢٤٠٠ جنيه.**
- زيادة المعاشات **بنحو ١٣٪ لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول أكثر من ١٠ مليون من أصحاب المعاشات**. كما تم اعداد تقديرات الموازنة لتتضمن مخصصات كافية لسداد القسط السنوي المستحق لصالح صندوق التأمينات والمعاشات بقيمة ١٨٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.

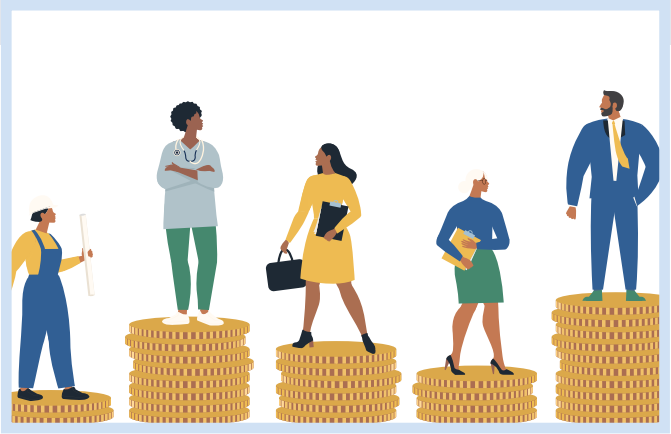

فيما يخص الحماية الاجتماعية

- دعم السلع التموينية **بنحو ٨٧,٢ مليار جنيه في موازنة ٢٢/٢١ مقابل نحو ٨٣,٤ مليار جنيه** بموازنة العام المالي ٢١/٢٠.
- تمويل برنامج تكافل وكرامة **بقيمة ١٩ مليار جنيه وبما يسمح بتقديم دعم نقدي شهري لنحو ٣,٦ مليون** اسرة من الأسر الأقل دخلاً.
- استهداف بدء تمويل برنامج تطوير المشروع القومي لتنمية القرى والريف المصري **بنحو ٧٥ مليار جنيه سنوياً** (من خلال اعتمادات الموازنة الاستثمارية) .

فيما يخص النشاط الاقتصادي خاصة قطاعي الصناعة والتصدير

ستتحمل وزارة المالية ٦-٧ مليار جنيه خلال العام المالي القادم في شكل أقساط ستسدد للبنوك مقابل مبادرة السداد النقدي لمتأخرات المصدرين. ومن المتوقع أن يصل حجم السداد النقدى للمصدرين نحو ٢٣ مليار جنيه من خلال هذه المبادرة خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. كما يلي:

١. **مبادرتي سداد ٣٠ ٪ من مستحقات المصدرين وسداد كافة مستحقات صغار المصدرين، واستفادت من تلك المبادرتين حوالي ٢٣٥٠ شركة حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠.**

٢. **مبادرة المقاصة مع مستحقات مصلحة الضرائب المصرية ومصلحتى الضرائب العقارية والجمارك المصرية وتعتبر تلك المبادرة من أكثر متطلبات الشركات المصدرة التى لديها تعثر مالي في سداد المديونيات الضريبية او الجمركية لصالح وزارة المالية، واستفادت من تلك المبادرة حوالي ٤٠٠ شركة.**

٣. **مبادرة إجراء مقاصة بين مستحقات المصدرين وقيمة أقساط الأراضي الصناعية المستحقة عليهم.**

٤. **مبادرة الاستثمار والمتمثلة في سداد مستحقات المصدرين مقابل إجراء مزيد من التوسعات الاستثمارية، واستفاد من هذه المبادرة عدد ١٥٣ شركة.**

٥. **مبادرة السداد النقدي الفوري لنحو ٨٥ ٪ من مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات، حيث اشترك بهذه المبادرة خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ عدد ١٥٨٠ شركة.**

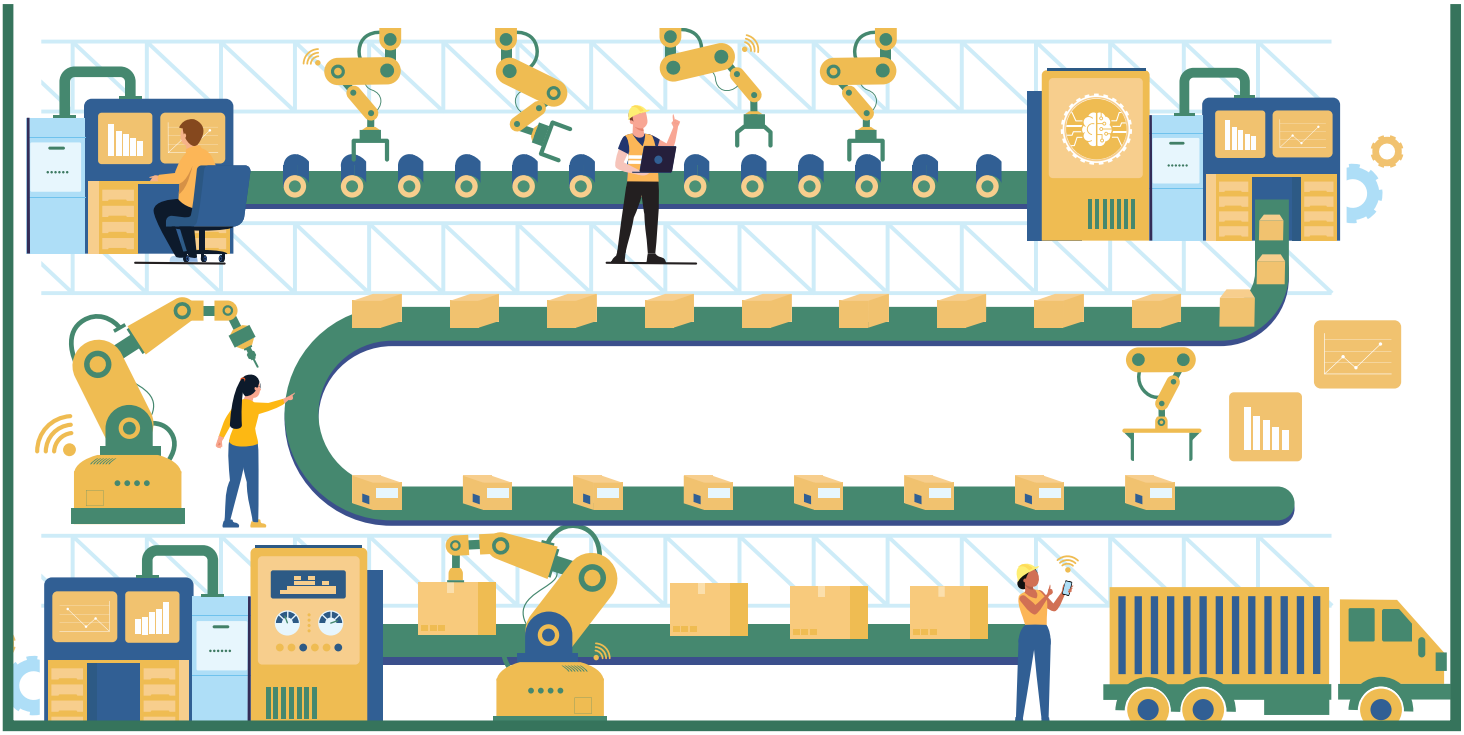

استمرار تحمل الموازنة للأعباء المالية المترتبة عن خفض أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي للصناعة وذلك بدلاً من وزارتي الكهرباء والطاقة المتجددة والبترول والثروة المعدنية بتكلفة سنوية تبلغ نحو ١٠ مليار جنيه (حسب الاستهلاك الفعلي).

تخصيص نحو ٠,٥ مليار جنيه للمساهمة في تمويل تكلفة السنة الاولى من المبادرة الجديدة المقترحة لمساندة تصدير السيارات من خلال المصانع العاملة بجمهورية مصر العربية

تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات بقيمة ٢,١ مليار جنية لتمويل الجزء الخاص بالسنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات (٧٠ ألف سيارة أجرة وميكروباص وملاكى) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين وبما يحقق وفر للمستفيد يقدر بنحو ٥٠٪ من تكلفة السيارة خلال فترة عمر سداد المركبة بالمبادرة.

٨. كيف تم إعداد موازنة هذا العام خاصة في ضوء تحديات جائحة كورونا؟

تزامن توقيت إعداد مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ مع استمرار جائحة كورونا وتأثيرها الهائل والممتد على كافة دول العالم، مما دفع الحكومة المصرية منذ البداية بوضع إطار متسق ومتكامل بشكل احترازى وسريع وفعال لإدارة الأزمة، مستنداً فى الأساس على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق خلال السنوات السابقة والذي ساعد على بناء دعائم اقتصاد قوي يتسم بالمرونة ساهم فى التصدي للأزمة بأقل الخسائر الممكنة وكسب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين فى إمكانيات وقدرات الاقتصاد المصري.

أهم الافتراضات الاقتصادية لموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

بنود الإنفاق المالي التحفيزي	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠٢١	الإجمالي
الإجمالي	**٤٨,٦٠٨**	**٥١,٥١٩**	**١٠٠,١٢٧**
إنفاق إضافي على قطاع الصحة	٨,٢٢٣	٩,٢١١	١٧,٤٣٤
الدعم الموجه للقطاعات المتضررة	٣٠,٣٠٦	٣٤,٢٢٦	٦٤,٤٩٥
دعم عام	٣,٠٠٠	٠	٣,٠٠٠
الصناعة	٧,٦٨٥	٩,٨٣٥	١٧,٥٢٠
المصدرين	٣,٠٠٠	١٨,١٠٨	٢١,١٠٨
السياحة	٢٠٠	٣,٢٠٠	٣,٤٠٠
االطيران	٢,٤٢١	٣,٠٨٣	٥,٥٠٤
دعم شركات المقاولات	١٤,٠٠٠	٠	١٤,٠٠٠
دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	٤٣٩	٢٩٢	٧٣١
دعم الشرائح الضعيفة والتخفيف المالي	٩,٠٠٠	٤,٢٦٠	١٣,٢٦٠
الدعم المقدم للقطاعات الاخرى	٦٤٠	٣,٥٣٠	٤,٠٧٠

النصيب في إجمالي حزمة التخفيف المالي

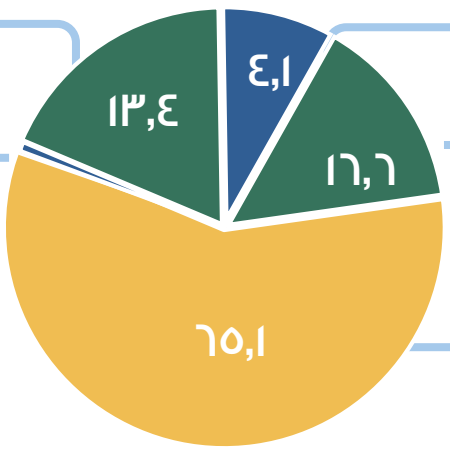

أربع ركائز أساسية لإدارة الأزمة:

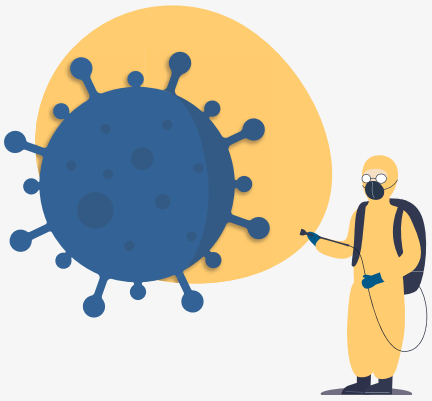

- استهداف آليات وتدابير مؤقتة تتسم بالمرونة والقدرة على التخارج منها.
- الانتقاء من خلال توزيع أكبر قدر من المساندة للفئات والقطاعات الأكثر تضرراً.
- تعزيز الشفافية والإفصاح في مواجهة الأزمة من خلال التواصل المستمر مع الجمهور.
- اتخاذ تدابير استباقية لتلبية الاحتياجات الصحية لمواجهة الأزمة.

دراسة التأثير المحتمل للتحدي على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد ان يتحملها على المدى القصير، دون الإخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة كما يلي:

- دراسة وحساب الأثر المالي sensitivity analysis بافتراض ٢ سيناريو واحتساب حيز المساحة المالية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه خصصتها الدولة لمساندة القطاعات المتضررة.
- استحداث الحزمة المالية كجزء من الميزانية السنوية العادية، حيث تم استصدار موافقة بقرار رئاسي على هذه الحزمة.
- تنفيذ الحزمة المالية من خلال بنود وفورات واحتياطات الموازنة، ولم يطرأ أي احتياج لاستصدار تعديل على بنود الموازنة أو الموافقة على موازنة تكميلية.
- إتاحة البيانات الخاصة بحزمة كوفيد على الموقع الرسمي لوزارة المالية بالإضافة إلى الموقع الإكترونى التفاعلي الخاص بالشفافيةbudget.gov.eg .
- وتراقب وزارة المالية عن كثب الوضع الحالي مع الموجة الثانية ويتم متابعة الموقف كل شهرين للوقوف على أهم المستجدات وحصر الاحتياجات، وأنها على أتم استعداد للتدخل باتخاذ أية إجراءات لازمة بشكل سريع ومرن، وبحث إمكانية الاحتياج لأي حزم إضافية.

٩. كيف تعاملت الحكومة المصرية مع تداعيات انتشار جائحة كورونا؟

بالنسبة لمساعدات الأسر، جاءت في صورة دعم العمالة غير المنتظمة، وإصلاح المعاشات والأجور، وزيادة حجم برامج التحويلات النقدية المشروطة (مساعدات الضمان الاجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة وبرنامج دعم التعليم المجتمعي) لتغطي أكثر من ٣,٦ مليون أسرة، وغيرها من البرامج لتوفير الغذاء والاحتياجات الأساسية للقرى المعزولة والفئات، بالإضافة إلى توفير المنتجات الطبية والصحية للفئات الضعيفة والقرى الفقيرة.

وبالنسبة لمساعدات الشركات شملت تخفيضات ضريبية، وتأجيل تحصيل متأخرات ضريبية، وتقديم ضمانات، وخفض أسعار الغاز والكهرباء، ومبادرات لدعم المتعثرين والصادرات، واستحداث شرائح ضرائب مخفضة وذلك لقطاعات الصحة والسياحة والطيران والصناعة والمقاولات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة،

وشملت مساعدة القطاع الصحي شراء معدات طبية وأدوية وزيادة بدلات أطقم الرعاية الصحية،

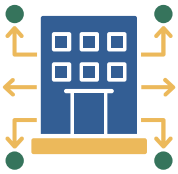

بالإضافة إلى توجيه المساعدة والمساندة للقطاعات الأكثر تضررًا مثل السياحة والطيران والصناعة، والتي تعتبر من أكثر القطاعات من حيث معدلات التشغيل والقيمة المضافة والتصدير.

١٠. كيف أثرت جائحة كورونا على ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري؟

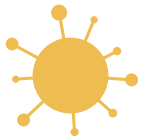

تصدرت مصر قوائم التصنيف الائتماني نتيجة لفاعلية سياسات الحكومة التي تم اتباعها للحد من آثار انتشار جائحة كورونا؛ فمصر هي الدولة الوحيدة في إفريقيا والشرق الأوسط التي حصلت على تأكيد التصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة بمراجعات سلبية لـ ٢٤٪ من الدول الإفريقية و١٠٪ من دول الشرق الأوسط.

مؤسسة ستاندرد أند بورز (S&P): الإبقاء على التصنيف الإئتمانى للإقتصاد المصرى عند درجة B، مع نظرة مستقبلية مستقرة، نتيجة لمجهودات الحكومة المصرية لتحسين بيئة الأعمال مما سيؤدي لتعزيز دور القطاع الخاص في مصر.

مؤسسة موديز (Moody's): الإبقاء على درجة التقييم عند B٢، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك بناءً على التحسن الملحوظ في الحوكمة وفعالية السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة السابقة.

مؤسسة فيتش (Fitch): الإبقاء على درجة B+، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو تصنيف مدعوم بالسجل القوي للإصلاحات المالية والنقدية التي تمت خلال السنوات الماضية والمستمرة.

تحليل مقارن لوضع مصر بالنسبة للدول المناظرة والاقتصاديات الناشئة

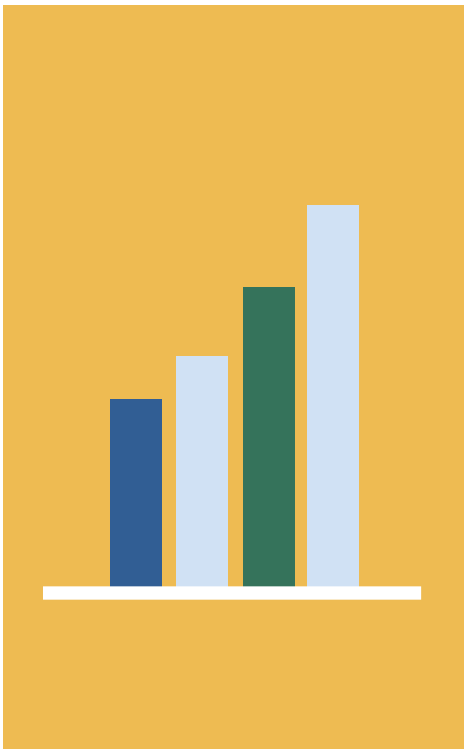

- نجحت مصر فى الانضمام الى مؤشر السندات الجديد «الفاينانشال تايمز راسل» **الذي يشمل السندات الصادرة من ١٣ دولة بقيمة تبلغ ٤١٤,٨ مليار دولار، حيث تدخل مصر فى هذا المؤشر بـ ٨٠ إصدار تمثل الحد الأقصى المسموح به لكل دولة وهو ١٠٪**؛ ومن المتوقع أن يساهم هذا الانضمام فى ضخ حوالي ٤ مليار دولار من الاستثمارات الإضافية داخل سوق الأوراق المالية الحكومية المصرية.
- يعد هذا الانضمام خطوة هامة لخفض تكلفة الدين العام عن طريق **تنشيط سوق الأوراق المالية لتوفير السيولة وتعزيز الطلب على أدوات الدين الحكومية**، فضلاً عن تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب..
- كما انضمت مصر الى لقائمة المراقبة **لمؤشر جي. بي. موجان للسندات الحكومية ومؤشر السندات الخضراء**، مما يؤكد وضع مصر على الخريطة العالمية للمؤشرات ويرفع ثقة المؤسسات المالية الدولية فى الاقتصاد المصري وسوق الاوراق المالية الحكومية المصرية.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)

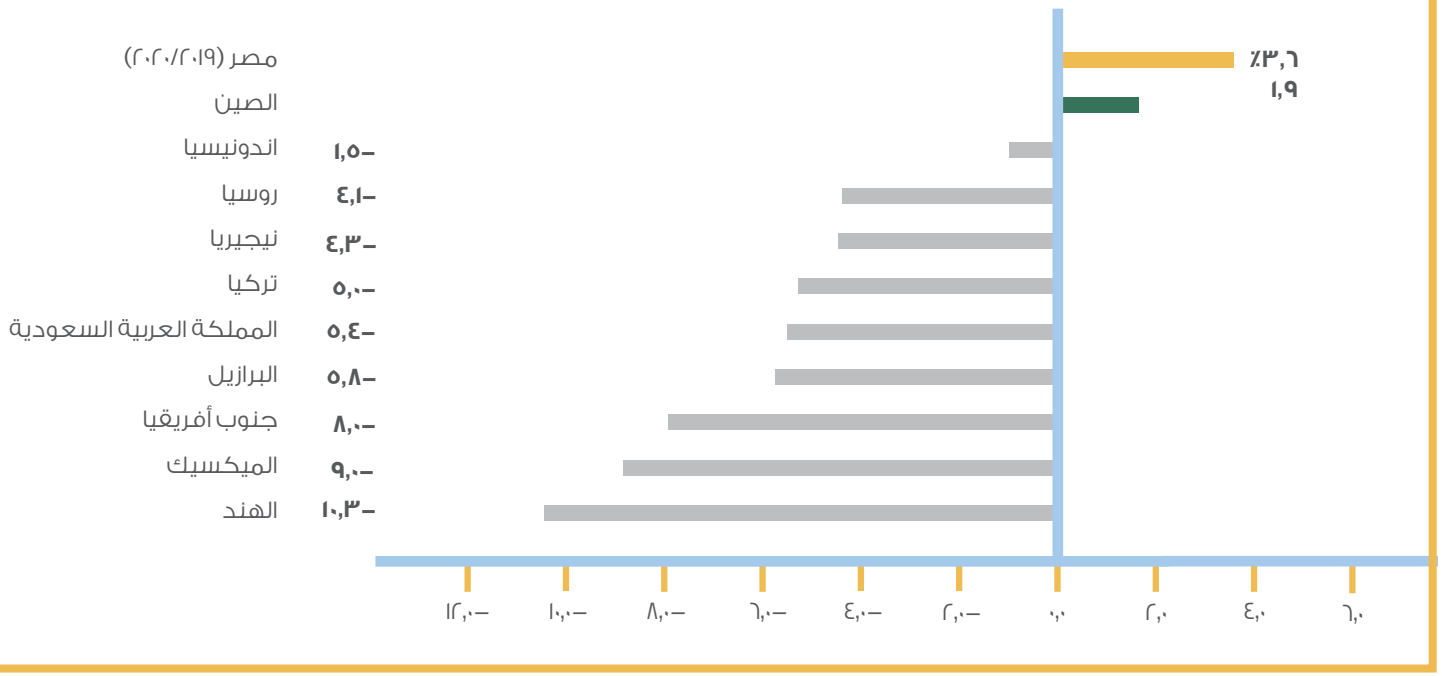

الميزان الأولي للحكومة العامة (نسبة للناتج المحلي) خلال عام ٢٠٢٠

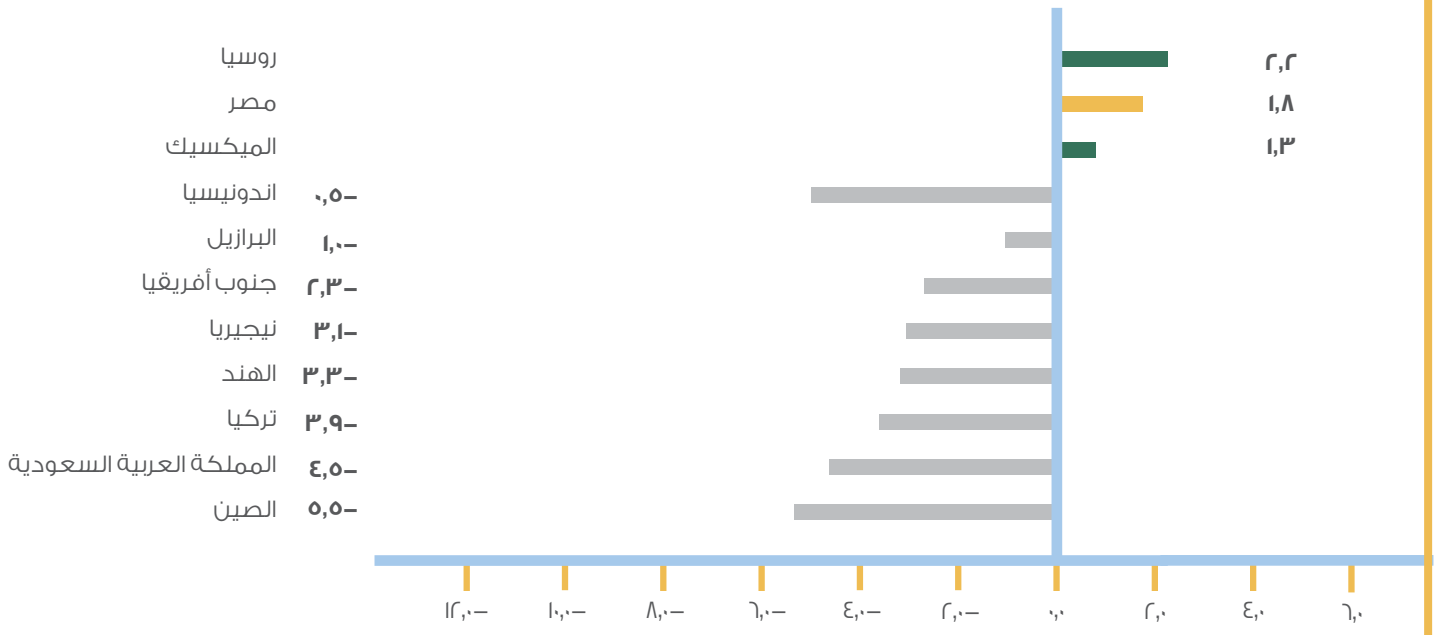

التغير في نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي خلال عام ٢٠٢٠

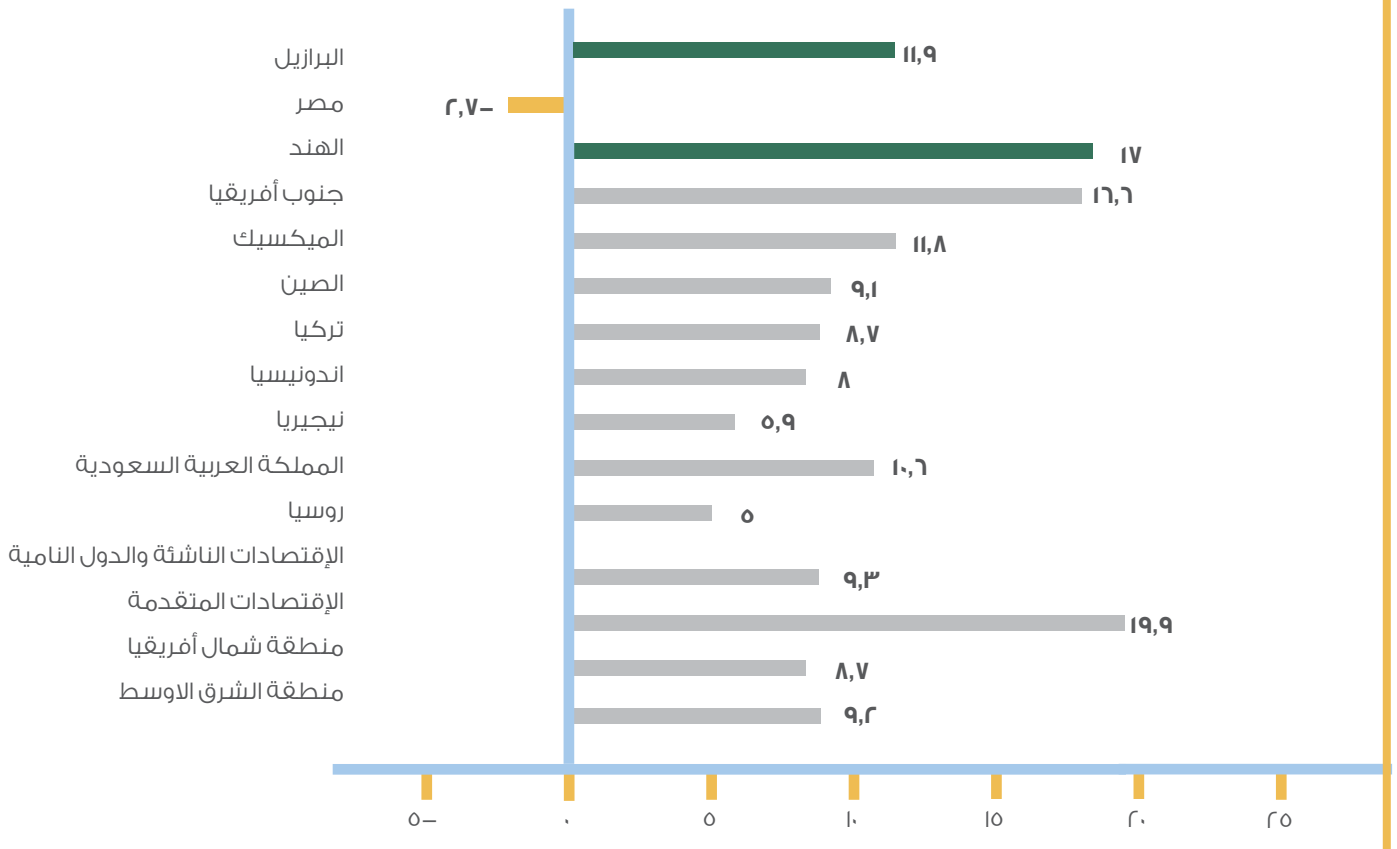

١١. المخاطر المالية بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

١) معدلات النمو:

- قد يؤثر تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي على معدلات النمو المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجًا عن أسباب محلية أو عالمية، مما يكون له أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدفات العجز الكلي والفائض الأولي وبالتالي مستهدفات دين أجهزة الموازنة.
- من المتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي مع بدء حملات التطعيم في مختلف البلدان؛ على أن يرتفع معدل النمو العالمي في عام ٢٠٢١ إلى نحو ٦٪ مقارنة بانكماش قدره ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠، وهو ما سينعكس إيجابيًا على أداء الموازنة العامة.
- وبناءً عليه، تستهدف الحكومة أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي المصري ليبلغ ٥,٤٪ خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وفقًا لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتي استخدمت عند إعداد الموازنة، مقارنة بمعدل نمو متوقع قدره ٢,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، ويأتي ذلك في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

٢) التجارة العالمية:

- من المتوقع أن تتحسن معدلات نمو التجارة العالمية من انكماش بقيمة ٨,٥٪ في ٢٠٢٠ إلى نمو قيمته ٨,٤٪ في ٢٠٢١ استناداً لأحدث التوقعات من صندوق النقد الدولي الصادرة في إبريل ٢٠٢١.
- ويقدر الأثر المالي السلبي لكل انخفاض (ارتفاع) بمقدار ١٪ في نمو التجارة العالمية على إجمالي ما يؤول للخزانة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٢٪، وهو ما يؤدي إلى انخفاض (ارتفاع) حصيلة ما يؤول للخزانة العامة بنحو ٢ مليار جنيه.

٣) سعر الصرف:

- في حال افتراض تراجع (انخفاض) قيمة الجنيه أمام الدولار بمتوسط قدره ٥٠ قرش فإن ذلك سيؤثر سلبًا (إيجابًا) على الفائض الأولي المستهدف بالموازنة العامة للدولة بقيمة ٢ مليار جنيه أي بنحو ٠,٠٤٪ من الناتج المحلي.

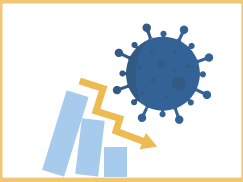

٤) أسعار الفائدة:

- مع تزايد التوقعات العالمية بارتفاع معدلات التضخم وانعكاس ذلك في حدوث توقعات بارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية فمن المهم التأكيد على أن ارتفاع (انخفاض) أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً (ايجابيا) على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة (انخفاض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ١٠-١٢ مليار جنيه سنوياً.

٥) الأسعار العالمية للنفط:

- تشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١ لتستقر عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٥-٧٠ دولار للبرميل.
- ووفقاً للافتراضات الاقتصادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل) بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ يقدر بنحو ٦١ دولار للبرميل.
- في حالة ارتفاع (انخفاض) سعر النفط العالمي ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/ برميل سيؤدي ذلك إلى تدهور (تحسن) صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي زيادة (انخفاض) العجز الكلي المستهدف.

١٢. الالتزامات المحتملة بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢

تتمثل في الالتزامات المالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة في حال وقوع أو عدم وقوع حدث في المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة.

قضايا التحكيم الدولي المرفوعة على الحكومة المصرية علاوة على قضايا التعويضات المحلية.

الشركة بين القطاع العام والخاص PPP

مخاطر الأزمات

١. القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة:

- تبلغ التقديرات المبدئية لصافي الديون المضمونة القائمة على الخزانة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٢٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلى، وتمثل الضمانات المحلية نحو ٩,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي وتمثل الضمانات الخارجية ١٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي.
- يتركز إصدار الضمانات لقطاعات الطاقة والنقل والهيئة القومية للأنفاق والإسكان ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية؛ حيث بلغت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو ٨٤٪ تقريباً من إجمالي الضمانات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

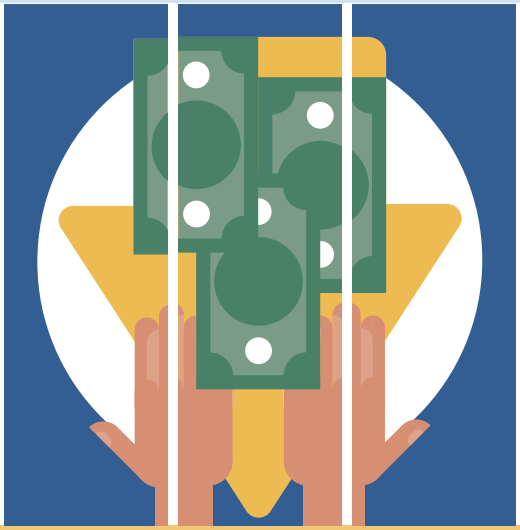

٢. التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولي:

- قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل في قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها وديًا، ويتم إدراجها عند إعداد الموازنة العامة للدولة في بند الطوارئ تحسبًا للمطالبة بالسداد خلال العام المالي.
- ولكن يعتبر هذا الاحتمال ضئيلًا نظرًا لانتهاء النزاعات في معظم الحالات لصالح مصر خلال الخمس سنوات الماضية.

١٣. الدين العام ومصادر التمويل بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢

الدين العام

تستهدف الموازنة مواصلة جهود خفض الدين العام ليصل إلى نحو ٨٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي بحلول يونيو ٢٠٢٢.

كما تستهدف السياسة المالية تنويع مصادر تمويل الاحتياجات التمويلية بين مصادر محلية وخارجية؛ حيث أنه من المتوقع أن يصل جملة الاحتياجات التمويلية لعام ٢٠٢١/٢٠٢٢ إلى نحو ١٠٦٨,٥ مليار جنيه؛ منها ٤٧٥,٥ مليار جنيه عجز كلي و٥٩٣ مليار جنيه قيمة سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية. من المتوقع أن تحصل الحكومة على تمويل محلي بقيمة ٩٩٠ مليار جنيه.

١٤. جهود تطوير الشركات المملوكة للدولة وشركات قطاع الأعمال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ من خلال ما يلي:

- التركيز على إصلاح ورفع كفاءة **الهياكل المالية للهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام.**
- استهداف تحصيل نحو **٥,٢ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات قطاع الأعمال** العام (بما فيها أرباح الشركة المصرية للاتصالات وغيرها من الشركات المملوكة للدولة) لصالح الخزانة العامة في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- استهداف تحويل **نحو ٢١,٥ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض** قناة السويس المحول للخزانة.
- استهداف **تحصيل نحو ١١,٤ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات القطاع العام** (والتي تتضمن البنوك العامة مثل بنك مصر والبنك الأهلي) لصالح الخزانة العامة في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- إجراء تعديلات على قانون شركات قطاع الأعمال العام.

الملاحق

ملحق ١: التقسيم الوظيفي للمصروفات العامة في موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

بالمليون جنيه

التقسيم الوظيفي	موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١
الإجمالي العام	**١،٧١٣،١٧٨**	**١،٨٣٧،٧٢٣**
قطاع الخدمات العامة	٧٧٦،٤٦٢	٨٥٧،٢٦٨
قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة	٨٠،٤١٩	٨٨،١١٨
قطاع الشئون الاقتصادية	١١١،٧٩٥	١١٠،٤٧٦
قطاع حماية البيئة	٣،٣٢٣	٢،٨٠٤
قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية	٧٩،٥٢٩	٧٨،٩٢٥
*قطاع الصحة	٩٣،٥٤٤	١٠٨،٧٦١
قطاع الشباب والثقافة	٤٨،٣٩٥	٤٩،٣٤٦
*قطاع التعليم	١٥٧،٥٨٠	١٧٢،٦٤٦
قطاع الحماية الاجتماعية	٢٨٥،٩٦٩	٢٨٣،٣٧٨
أنشطة وظيفية متنوعة	٧٦،١٦٤	٨٦،٠٠١

* قبل اجراء التعديلات الإضافية التى تعكس إجمالى المنفق على هذين القطاعين فى كافة جهات الدولة الداخلة بالموازنة العامة.

جمهورية مصر العربية

للمزيد من المعلومات، تابعنا على الصفحة الرسمية لوزارة المالية

/MOF.Egypt

أو من خلال موقع شفافية الموازنة

http:/budget.gov.eg

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم كل من وحدة التواصل والسياسات المجتمعية باليونيسف بالتعاون مع وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة هي مسئولية وزارة المالية المصرية وحدها حيث أنها المصدر الرئيسي لجميع مخصصات ميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠٢٠ – ٢٠٢١